

"من عرق الأطفال"

التسول الجبري والانتهاكات الأخرى بحق طلاب التعليم الديني في السنغال

الملخص

يجب أن أحضر المال والأرز والسكر كل يوم. عندما لا أتمكن من إحضار كل شيء، يضربني المعلم مرابط. يضربني على أشياء أخرى أيضاً، حتى عندما أجب المبلغ المنشود... أريد أن يتوقف ما يحدث، لكن لا يمكنني، لا أستطيع المغادرة، ليس عندي مكان آخر ألتجأ إليه.

– مودوس، 12 عاماً، طالب تعليم ديني في سانت لويس

تعاليم الإسلام تناقد تماماً إخراج الأطفال للشارع وإجبارهم على التسول... بعض المعلمين تجاهلوا هذه التعاليم، وهم يحبون الراحة، التي تتيحها لهم النقود التي يجنوها من عرق الأطفال.

– عليو سيدي، معلم قرآن في كولدا

خمسون ألف طفل على الأقل منتظمون في مئات المدارس القرآنية الداخلية، أو ما يُعرف باسم "درأس" [كُتاب للتبسيط، المترجم]، في السنغال، وهم عرضة لأوضاع أشبه ما تكون بالعبودية والإجبار على تحمل انتهاكات متطرفة في أغلب الأحيان، والتجاهل، والاستغلال على أيدي المعلمين الذين يعتبرون أولي أمرهم من الناحية العملية. وليست هي القاعدة العامة المتبعة في جميع المدارس القرآنية، لكن الكثير من المعلمين يجبرون الأطفال على التسول في الشوارع لساعات طويلة – وهي ممارسة تفي بتعريف منظمة العمل الدولية لأسوأ أنواع عمل الطفل – ويعرضونهم في أحيان كثيرة لإساءات بدنية ونفسية. كما يتجاهل المعلمون إلى حد كبير الوفاء باحتياجات الأطفال الأساسية، ومنها الطعام والمأوى والرعاية الصحية، رغم توفر الموارد اللازمة في أغلب الكنائس في مناطق الحضر، والتي يجلبها الأطفال أنفسهم بالأساس.

في المئات من الكتاتيب بمناطق الحضر في السنغال، فإن الأطفال هم من ينفقون على المعلمين. وفيما يعيش الطلبة في حالة من الحرمان التام، فإن المعلمين في الكثير من الكتاتيب يطلبون مبلغاً نقدياً يُعتد به، بشكل يومي، من الأطفال الذين يرعونهم، ويُقدرون بالعشرات في كل كُتاب، والذين من خلالهم يتمتع بعض المعلمين بنفوذ نسبي. وفي آلاف الحالات التي ينقل فيها المُعلم أو يستقبل طلبة بغرض الاستغلال، يعتبر الطفل أيضاً ضحية للإتجار في البشر.

الحكومة السنغالية وحكومة غينيا بيساو، والسلطات الإسلامية التي تعمل المدارس تحت إشرافها حسب الزعم، والآباء، أخفقوا بشكل مؤسف في حماية عشرات الآلاف من هؤلاء الأطفال من الانتهاكات، ولم يحرزوا نجاحاً يُذكر في بذل الجهود من أجل تحميل الجناة المسؤولية. أوضاع الكتاتيب، وتشمل معاملة الأطفال فيها، ما زالت أمراً لا تنظمه السلطات. ومنظمات المساعدات حسنة النية التي تحاول شغل فجوة الحماية جرأت الجناة بمنحها المعلمين الذين يسيئون للطلاب المساعدات، دون أن يراقبوا على النحو الواجب أثر أو استخدام هذه المساعدات، ودون الإبلاغ عما يقع من إساءات.

إثر نقل الطلبة من قراهم في السنغال وغينيا بيساو إلى مدن في السنغال، يُجبرون على التسول لمدة تصل لعشر ساعات يومياً، من الصباح لليل، ومدن السنغال ممتلئة بمشاهد هؤلاء الصبية – أغلبهم تحت 12 عاماً وبعضهم يبلغ من العمر 4 أعوام – يعانون في جماعات صغيرة في الشوارع، يظهرون ويختفون وسط السيارات والمرور، وينتظرون خارج المحال التجارية والأسواق والبنوك والمطاعم. وفي ثيابهم القذرة الممزقة الكبيرة عليهم في أغلب الأحيان، حفاة الأقدام في العادة، يمدون أيديهم بأطباق بلاستيكية صغيرة أو علب صفيح فارغة أملاً في الصدقات. وفي الشوارع فهم عرضة للأمراض ويخاطرون بتعرضهم للإصابات أو الموت في حوادث السير، والإساءات البدنية والجنسية أحياناً من البالغين.

وفي الكُتاب العادي بمنطقة الحضر، يطالب المعلم الطلاب بجلب مبلغ من النقود وبعض الأرز والسكر كل يوم، لكن هذا لا يفيد الأطفال كثيراً. فالكثير من الأطفال يخافون ما قد يحدث لو أخفقوا في جمع الحصيلة اليومية، لأن العقاب – إساءات بدنية على يد المعلم أو مساعده – سريع وحاد في العادة، وتشمل الضرب بكابلات كهرباء أو هراوة أو عصا. والبعض يتم ربطهم أو تقييدهم بالسلاسل أثناء الضرب، أو يُجبرون على اتخاذ أوضاع مُجهدة. ومن يتم القبض عليهم بعد محاولة فرار فاشلة يعانون إساءات جسيمة للغاية. فبعد أسابيع وشهور من الفرار من الكُتاب، أظهر 20 صبياً لـ هيومن رايتس ووتش ندبات وآثار ضرب على ظهورهم من أثر ضرب المعلم.

الحياة اليومية لهؤلاء الأطفال هي حياة الحرمان الشديد. ورغم جلبهم النقود والأرز للكتاب، فهم يُجبرون على استجداء وجباتهم في الشوارع. بعضهم يسرقون أو يبحثون في القمامة من أجل العثور على شيء يؤكل. أغلبهم يعانون من الجوع الدائم وسوء التغذية الخفيف إلى الحاد. وعندما يمرض الطفل، وهو ما يحدث كثيراً إثر ساعات في الشوارع وفي ظروف نظافة رديئة في الكتاب، نادراً ما يقدم له المعلم الرعاية الطبية المنشودة. ويُجبر الأطفال على قضاء فترات أطول في التسول لشراء الأدوية لعلاج طفيليات المعدة والملاريا والأمراض الجلدية التي تنفث في الكتاتيب. وأغلب الكتاتيب في المناطق الحضرية تقع في بنايات مهجورة مبنية جزئياً أو في مجمعات مسقوفة مصنوعة يدوياً. وينام الأطفال في العادة 30 طفلاً في حجرة صغيرة، في زحام شديد، فأثناء الموسم الحار، يختارون المخاطرة بالنوم بالخارج. وأثناء شتاء السنغال الذي يستغرق 4 أشهر، يعاني الطلاب من البرد دون غطاء وفي بعض الحالات دون حتى بساط ينامون عليه.

والكثير من المعلمين يتركون الكتاب لأسابيع فيعودون إلى قراهم أو من أجل جلب المزيد من الأطفال، فيضع طلاب أصغرهم يبلغون من العمر أربعة أعوام في عهدة مساعدين في سن المراهقة كثيراً ما يقسون على الصغار وأحياناً ما يتعرضون لهم بالمضايقات الجنسية.

وفي المئات من الكتاتيب بالمناطق الحضرية، يبدو أن المعلمين يعطون الأولوية للتسول الجبري على تعليم القرآن. فمع استهلاك أيامهم في النشاط المطلوب منهم منذ صلاة الفجر وحتى وقت متأخر من الليل، نادراً ما يُتاح للطلاب الوقت للتعليم الذي يجهزهم بالمهارات الأساسية، أو الوقت اللازم لممارسة أنشطة الطفولة العادية وأوقات الاستجمام واللعب، بما في ذلك لعبة كرة القدم الشعبية. وفي بعض الحالات، يتعرضون للضرب لاقتطاع وقت اللعب، على يد المعلمين الذين يرون في اللعب تشتيت للأطفال عن التسول.

المعلمون الذين يستغلون الأطفال لا يبذلون أدنى جهد من أجل تيسير زيارة الطلاب الدورية لأهلهم. فمع انتشار الهواتف النقالة وتغطية الشبكات للقرى المعزولة حتى في السنغال وغينيا بيساو، فمن المفترض أن يكون الاتصال سهلاً، لكن الأغلبية العظمى من الطلاب لا يتحدثون إلى أهلهم مطلقاً. في حالات عديدة يبدو أن منع الاتصال أسلوب يستخدمه المعلمون.

ومع عدم إطعام المعلمين لهم، ومع عدم حصولهم على العلاج من الأمراض، واضطرارهم للعمل ساعات طويلة من أجل جلب النقود والأرز لشخص لا يستخدم أي من هذه الموارد تقريباً لصالحهم – ثم ضربهم عندما يخفقون في جمل الحصيلة فإن المئات، وربما الآلاف، من الطلاب يفرون من الكتاتيب كل عام. والكثير منهم يخططون للهروب، وهم يعرفون الأماكن التي سيلجأون إليها لدى

الهرب. ويختار آخرون حياة الشارع ويرونها أفضل من الأوضاع في الكُتاب. وبالنتيجة، فإن من مصادر مشكلة أطفال الشوارع الأساسية المتزايدة هي الكتايب في المناطق الحضرية، وهم أطفال الشوارع الذين تصبح حياتهم حياة مخدرات وانتهاكات وعنف.

إن استغلال الطلاب والإساءة إليهم تقع في سياق التعليم الديني التقليدي، والهجرة، والفقر. فلمدة قرون، كان الكُتاب مؤسسة مركزية للتعليم في السنغال. ولطالما أرسل الآباء أطفالهم إلى المعلم – وهو في العادة أحد الأقارب أو شخص من نفس القرية – يسكنون لديه إلى أن يتموا دراساتهم القرآنية. وتقليدياً، كان الأطفال يركزون على دراستهم مع المساعدة على الزراعة في حقول المعلم في الوقت نفسه. التسول – إذا تم بالمرّة – فكان يتلخص في جمع الوجبات من الأهالي في القرية. وفي الوقت الحالي، فإن مئات الآلاف من الطلاب في السنغال يذهبون إلى المدارس القرآنية، والكثير منهم يذهبون إليها بالإضافة إلى مدارس الدولة، وما زالت الممارسة تركز على التعليم الديني والأخلاقي. لكن بالنسبة لخمسين ألف طفل على الأقل – منهم كثيرون جاءوا من دول مجاورة – يتربح المعلمون من غياب التنظيم الحكومي بتحويل التعليم الديني إلى أداة للاستغلال الاقتصادي.

إن التسول الجبري والإساءات البدنية وأوضاع المعيشة اليومية الخطيرة التي يكابها هؤلاء الطلاب تخرق القانونين المحلي والدولي. فالسنغال فيها قوانين مدونة، لكن نادراً ما تُطبق. والسنغال دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، وجميع المواثيق الدولية والإقليمية الأساسية الخاصة بعمل الأطفال والإتجار فيهم، والتي تنص على الحظر الواضح على أسوأ أشكال عمل الطفل، والعنف البدني والإتجار. ويمنح القانون الدولي أيضاً الأطفال الحق في الصحة والنمو البدني والتعليم والترفيه، مما يُلزم الدولة والأهل ومن يتولون العناية بالطفل بالوفاء بهذه الحقوق.

والدولة هي الجهة المسؤولة بالأساس عن حماية حقوق الأطفال داخل حدودها، وهو الشيء الذي أخفقت فيه الحكومة السنغالية. باستثناء بعض الكتايب الحديثة – التي تلقى الدعم من الحكومة وتجمع بين المناهج القرآنية والمناهج التعليمية الحكومية – فلا توجد مدارس قرآنية في السنغال عرضة لأي من أشكال التنظيم الحكومي. وفي السنوات العشر الماضية، عرّفت الحكومة التسول الجبري كأحد أسوأ أشكال عمل الأطفال وجرّمت إجبار الآخرين على التسول للتربح الاقتصادي، لكن هذا التشريع الجيد لم يؤد حتى الآن إلى نتائج ملموسة تُذكر. فبدلاً من تحميل المعلمين المسؤولية عن الإجبار على التسول، والإهمال التام، أو الإساءات البدنية – مع وجود استثناءات نادرة للغاية – فإن السلطات السنغالية اختارت عدم التعرض للزعامات الدينية القوية في البلاد، ومنها بعض المعلمين أنفسهم.

والبلدان التي تُرسل أعداداً كبيرة من الطلاب إلى السنغال – لا سيما غينيا بيساو – أخفقت بدورها في حماية أطفالها من الإساءات والاشتغال الذي ينتظرهم في المدارس القرآنية بالمناطق الحضرية في السنغال. حكومة غينيا بيساو لم تقن بعد الإتجار بالأطفال، وحتى بموجب التشريعات القائمة، فإنها غير مستعدة لتحميل المعلمين مسؤولية تحرك الأطفال عبر الحدود بشكل غير قانوني. كما أخفقت غينيا بيساو داخلياً في الوفاء بالحق في التعليم – نحو 60 في المائة من الأطفال ليسوا في المدارس – مما أجبر الكثير من الآباء على اعتبار المدارس القرآنية في السنغال باعتبارها السبيل المُتاح الوحيد لتعليم أطفالهم.

الآباء والأهالي من جانبهم، كثيراً ما يُرسلون الأطفال إلى الكتاتيب دون مدّهم بمساعدات مالية. وبعد التخلي عن حقوق الآباء بشكل غير رسمي للمعلم، فإن بعضهم يتجاهلون ما يقع لأطفالهم من إساءات. فالكثير من الطلاب الذين يهربون ويعودون إلى بيوتهم تتم إعادتهم إلى المعلم على يد الأبوبين، وهما يعرفان تمام المعرفة أن الطفل سيتعرض للمزيد من التسول الجبري والعقوبات البدنية القاسية للغاية في أغلب الأحيان. بالنسبة لهؤلاء الأطفال، فإن المنزل لم يعد ملاذاً آمناً، مما يفاقم من مشكلة الإساءات التي يتعرضون لها في الكتاب ومما يؤدي بهم إلى التخطيط للهروب في المرة التالية إلى مأوى أو إلى الشارع.

وهناك العشرات من المنظمات الإنسانية السنغالية والدولية التي عملت بشكل مثير للإعجاب على سد فجوة الحماية التي تركتها السلطات. فالمنظمات توفر الموارد لعشرات المراكز الخاصة بالطلاب الهاربين، وتعمل على تعريف الآباء بالأوضاع الصعبة في الكتاب، وتدير توزيع الطعام والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية للطلاب. لكن في بعض الحالات، فهي تقاوم من المشكلات. فمع التركيز على المساعدة في الكتاتيب الحضرية، فإن بعض المنظمات الإنسانية تحفز المعلمين على ترك القرى والذهاب إلى المدن، حيث يجبرون الطلاب على التسول. ومع الإخفاق في مراقبة كيفية استخدام المعلمين للمساعدات، على النحو الواجب، فإن بعض المنظمات جعلت الممارسة أكثر ربحية – فبينما يتلقى المعلمون أموال المنظمات بيد، يدفعون الطلاب للاستمرار في التسول باليد الأخرى. ومع التزام الحساسية في جهودهم من أجل الحفاظ على العلاقات الطيبة مع المعلمين، فالكثير من المنظمات الإنسانية كفت عن المطالبة بالمحاسبة وأخفقت في الكشف عن الإساءات الظاهرة.

وقد شنت حكومة السنغال مبادرة لإنشاء وتنظيم 100 كتاب حديث بين عامي 2010 و2012. وفيما يعتبر مطلب التنظيم في هذه المدارس الجديدة إجراء طال تأجيله، فإن عدد الكتاتيب المحدود المتأثر بالمبادرة يعني أن الخطة لن تؤثر كثيراً على عشرات الآلاف من الطلاب الذين يعيشون في أوضاع

استغلالية بالكتاتيب. وعلى الحكومة من ثم أن تفرن جهودها الخاصة بالكتاتيب الحديثة بجهود تحميل المعلمين المسؤولية عن الاستغلال والإساءات، وهو الأمر الغائب تماماً.

وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، فإن الدولة مُلزَمة بضمان حصول الأطفال على تعليم ابتدائي إلزامي شامل يجهز الطفل بالمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة بشكل كامل وناشط في المجتمع. وبالإضافة إلى دعم إنشاء الكتاتيب الحديثة، فعلى حكومة السنغال إذن أن تضمن أن يُتاح للأطفال الاختيار بين التعليم الابتدائي المجاني عبر مدارس الدولة أو اللجوء لنظام تعليم آخر.

ودون تطبيق تشريع يخص الكتاتيب والنجاح في المحاسبة، فسوف تستمر ظاهرة تسول الأطفال الجبري في النمو كما هي تنمو منذ عقود. وإذا أرادت الحكومة السنغالية الاحتفاظ بمكانتها كدولة ديمقراطية تحترم الحقوق في غرب أفريقيا، فعليها أن تخطو خطوات فورية من أجل حماية هؤلاء الأطفال الذين تجاهلهم آبائهم واستغلهم وأساء إليهم آخرون باسم الدين.

التوصيات

إلى الحكومة السنغالية

- يجب تطبيق القانون المحلي القائم الذي يُجرم إجبار الآخرين على التسول للتربح الاقتصادي – تحديداً المادة 3 من قانون رقم 06 لعام 2005 – بما في ذلك التحقيق وتحميل المسؤولية طبقاً لمعايير المحاكمة العادلة، للمعلمين وغيرهم ممن يجبرون الأطفال على التسول.
 - يجب النظر في تعديل القانون بحيث ينص على عقوبات أوسع، وتخفيض العقوبات بحيث تشمل عقوبات غير حبسية والحبس لمدة أقل من سنتين، من الحبس من عامين لخمسة أعوام – العقوبة الحالية – بحيث تصبح العقوبات متناسبة مع حجم الاستغلال.
 - إعداد سجل بالمعلمين الذين أجبروا الأطفال على تسول النقود – تعده الحكومة – أو من أدينوا بالإساءات البدنية أو الإهمال الجسيم لرعاية الطفل.
- تطبيق المادة 298 من قانون العقوبات، التي تجرم الإساءة البدنية للأطفال باستثناء "الضرب الخفيف" وتشمل التحقيق وتحميل المسؤولية بما يتفق مع إجراءات التقاضي السلمية، بحق المعلمين وغيرهم ممن يسيئون بدينياً للطلاب.
 - تعديل القانون بحيث يشمل إشارات محددة لجميع أشكال العقاب البدني في المدارس – بما يتفق مع القانون الدولي – بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل.
 - تعديل القانون بحيث يضمن تحميل المسؤولية للمعلم الذين يشرف على أو يأمر أو يخفق في منع أو معاقبة مساعد يُنزل عقاباً بدينياً بأحد الطلاب.
- يجب تطبيق أحكام مكافحة الإتجار بالبشر الواردة بالقانون رقم 06 لعام 2005، الذي يجرم الإتجار بالأطفال طبقاً لبروتوكول الأمم المتحدة للإتجار بالبشر.
 - توفير موارد إضافية لوحدات الشرطة المدنية والحدودية، سيما في مناطق زيغوينشور وكولدا، وتحسين قدرة الشرطة على مقاومة الإتجار بالأطفال.
 - تحسين وحدات الشرطة وإجراء التدريبات الدورية لها لضمان معرفتها بالقوانين الحاكمة لتحرك الأطفال عبر الحدود.
- إبداء الدعم على أعلى مستويات الحكومة، لمقاضاة المعلمين الذين يخرقون القانون الخاص بالتسول الجبري والإساءات والإتجار بالأطفال.

- مراقبة الشرطة وقضاة التحقيق والمدعين العامين والتحقيق معهم وفي حالة وجود أدلة، تأديبهم، ممن يخفقون بشكل متكرر في التحرك إثر معرفتهم بمزاعم إساءات أو استغلال من قبل المعلمين.
- إصدار أوامر واضحة لشرطة الأحداث كي تحقق بشكل نشط في الإساءات والاستغلال، بما في ذلك أثناء الدوريات في الشوارع.
- زيادة قدرات الشرطة – لا سيما شرطة الأحداث – وذلك عبر زيادة العاملين والمعدات، من أجل تطبيق أفضل للقوانين القائمة ضد التسول الجبري والإساءات البدنية.
 - توفير تدريب ملائم لشرطة الأحداث عن أساليب مقابلة الأطفال، وحماية ومساعدة ضحايا العنف البدني والجسيم والصدمات النفسية، وتشمل الإساءات الجنسية.
- ضمان أن الأطفال وعمال المساعدات وغيرهم لديهم أساليب آمنة ويسيرة من أجل الإبلاغ عن الإساءات والاستغلال، بما في ذلك عبر الترويج من قبل الدولة لخط ساخن لحماية الأطفال يديره مركز جيندي في دكار، ومد توفر الخطوط الساخنة والمساعدات إلى أنحاء السنغال الأخرى.
- إصدار قانون يطالب العاملين بالمساعدات الإنسانية بإبلاغ الشرطة بحوادث الإساءة والاستغلال وخرق القوانين الحاكمة لمعاملة الأطفال، بما في ذلك قانون التسول الجبري.
- مطالبة جميع الكاتيب بالتسجيل والتفتيش الدوري من قبل المسؤولين الحكوميين.
 - تفعيل تشريع يفرض حدوداً دنياً لعمل الكاتيب، مع إيلاء انتباه خاص للكاتيب التي تعمل بصيغة المدارس الداخلية.
 - تشجيع السلطات المسؤولة على حماية الأطفال بالتعاون مع السلطات الدينية، على تطوير هذه المعايير، على أن تشمل: حداً أدنى لساعات الدراسة، تعزيز وتنمية مواهب الأطفال وقدراتهم، إما في الكتاب أو في المؤسسات التعليمية الأخرى، حداً أدنى لأوضاع المعيشة، حداً أقصى لعدد الأطفال الذين يتعهد بهم المعلم القرآني، مؤهلات فتح كتاب يستضيف الأطفال بغرض الإقامة (داخلي)، تسجيل الكاتيب من أجل تفتيش الدولة عليها.
 - توسيع تعريف وولاية مفتشي الدولة على الكاتيب من أجل تحسين مراقبة الكاتيب في شتى أنحاء السنغال، وتمكين المفتشين من معاقبة أو إغلاق الكاتيب التي لا تفي بالمعايير اللازمة لحماية المصالح الفضلى للطفل.
- توجيه شرطة الأحداث إلى التحقيق في مدى تواجد الإساءات الجنسية في الكاتيب في شتى أنحاء السنغال. وإشراك الطلاب والمعلمين والشرطة والآباء والسلطات المجتمعية، والمنظمات الإسلامية والإنسانية، في إنشاء والترويج لآليات لحماية الأطفال ضحايا العنف الجنسي.

- تكليف أحد الوزراء بتنسيق نشاط الدولة بهذا الموضوع من مختلف الوزارات.
- تحسين الإحصاءات الخاصة بعدد الطلاب والمعلمين القرآنيين الذين يتصلون بالسلطات، ومنهم الطلاب المخالفين للقانون، والطلاب الفارين والذين تعثر عليهم السلطات، والمعلمين الذين يتم اعتقالهم ومقاضاتهم لإجبارهم آخرين على التسول، والإساءات البدنية، أو أشكال الانتهاكات الأخرى بحق الأطفال.
- ضمان القضاء على الرسوم غير الرسمية وغيرها من المعوقات التي تحول دون التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي في مدارس الدولة.

إلى حكومة غينيا بيساو

- تفعيل وتطبيق تشريع يُجرم الإتجار بالأطفال، بما في ذلك عقوبات على من يؤجرون أو يوظفون أو يشجعون الآخرين على الإتجار بالأطفال بالنيابة عنهم، ومن يساعدون على الإتجار أو يحضرون عليه إما في دولة الأصل أو دولة المستقر.
- تفعيل وتطبيق تشريع يُجرم تسول الأطفال الجبري للتربح الاقتصادي.
- الإعلان علناً عن أن تسول الأطفال الجبري هو أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويلى هذا إصدار التشريع.
- زيادة قدرات الشرطة المدنية وشرطة الحدود، سيما في مناطق بافاتا وجابو، لمقاومة الإتجار بالأطفال وتحركات الأطفال الأخرى العابرة للحدود غير القانونية.
 - تحسين مستوى وحدات شرطة الحدود وتدريبها دورياً من أجل ضمان معرفتها بالقوانين الحاكمة لتحركات الأطفال عبر الحدود.
- الاستمرار في التقدم المحرز بمجال تنظيم المدارس الدينية. والتعاون مع الزعامات الدينية من أجل الخروج بمناهج ملائمة، ومعايير للمعلمين، ومتطلبات التسجيل والالتحاق.
- العمل على القضاء على الرسوم غير الرسمية وغيرها من المعوقات التي تحول دون التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي، في محاولة للوفاء بالحق في التعليم لستين في المائة من أطفال غينيا بيساو الذين هم خارج نظام التعليم الرسمي للدولة في الوقت الحالي.

إلى حكومتى السنغال وغينيا بيساو

- تحسين التعاون من أجل مقاومة الهجرة العابرة للحدود غير الشرعية والإتجار بالأطفال من غينيا بيساو إلى السنغال، بما في ذلك عبر التدريب الإضافي المشترك للشرطة الحدودية والمدنية.
- الدخول في اتفاق ثنائي الأطراف من أجل:

- التنسيق رسمياً بشأن التعريفات القانونية لما يُعتبر عبور غير قانوني للحدود من قبل الأطفال.
- تنسيق خطط لمقاومة العبور غير القانوني للحدود للأطفال.
- تيسير عودة الأطفال المُتجر بهم، وضمان أنهم يتلقون المعايير الدنيا من الرعاية والإشراف.
- التعاون مع القيادات الدينية والزعامات التقليدية والمنظمات غير الحدودية من أجل زيادة وعي المجتمعات بحقوق الطفل بموجب القوانين الدولية والمحلية، وكذلك في إطار الإسلام.

إلى القيادات الدينية، ومنهم خلفاء الإخوان المسلمين والأئمة وكبار المعلمين

- إدانة المعلمين الذين يشاركون في استغلال الأطفال أو الإساءة إليهم في الكتاتيب.
- تنظيم مناقشات عن حقوق الأطفال في الإسلام، ويشمل ذلك أثناء صلوات الجمعة.

إلى المنظمات الإنسانية الدولية والوطنية

- ربط تمويل المعلمين والكتاتيب صراحة بالقضاء على التسول الجبري والإساءات البدنية، وتوفير حد أدنى للمعيشة والأوضاع الصحية في الكتاب.
- تحسين آليات المراقبة من أجل معرفة إن كان المعلمين الذين يتلقون التمويل يستخدمون الأموال من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه أم لا.
- وقف التمويل للمعلمين الذين يُظهرون عدم التقدم نحو القضاء على تسول الأطفال، لا سيما من يستمرون في مطالبة الطلاب بمخصصات يومية أو يستمرون في الإساءة إليهم بدنياً أو إهمالهم.
- يجب تنفيذ السياسات المؤسسية والقواعد السلوكية التي تطالب العاملين بالمساعدات الإنسانية بإبلاغ سلطات الدولة عن وقائع الإساءة وخرق القوانين المرعية الحاكمة لمعاملة الأطفال، التي يشهدونها بشكل مباشر، وذلك يشمل قانون 2005 لمكافحة الإتجار والتسول الجبري.
- وقف إعادة الطلاب الهاربين الذين وقعوا ضحية العنف البدني أو الاستغلال الاقتصادي، إلى المعلمين. ويجب إحضار الطفل إلى السلطات بحيث يمكن لوزارة العدل أن تجري مراجعة مستفيضة لوضع الطفل وتحدد البيئة الأفضل لحماية مصالحه الفضلى.
- يجب تركيز الجهود على دعم مبادرات كتاتيب القرى ومدارس الدولة من أجل تمكين الأطفال في الريف من نيل التعليم الذي يجهزهم بالمهارات الأساسية التي يحتاجونها للمشاركة بشكل كامل وناشط في المجتمع، كي لا يضطر الأطفال للانتقال للمدن والبلدات من أجل تحصيل التعليم الجيد.

- زيادة الضغوط على حكومة السنغال من أجل تنفيذ قوانينها الخاصة بالتسول الجبري والإساءة للأطفال والإتجار بالأطفال.

إلى المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بأشكال الاسترقاق الجبرية

- يجب النظر في التحقيق في أوضاع عشرات الآلاف من الأطفال في السنغال ممن أُجبروا على التسول لصالح المعلمين القرآنيين، وهو ما يظهر أنه أمر مناظر لاسترقاق الأطفال.

إلى التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (الإكوا)

- يجب التعاون مع حكومات المنطقة من أجل تحسين الرد الفعل الجماعي إزاء الإتجار بالأطفال.

إلى منظمة المؤتمر الإسلامي

- يجب إدانة ممارسة التسول الجبري والإساءات البدنية في المدارس القرآنية، وهو ما يخالف مبادئ إعلان القاهرة والالتزامات الحقوقية الدولية الأخرى.